

فلسطين إلى أين؟

## رائف زريق\*

### في مديح التملق

"لا" حاجة إلى الاعتذار". كان هذا شعار قائمة "البيت اليهودي" برئاسة نفتالي بينت في الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة.. فوقاً لبينت، فإن على اليمين الديني أن يخرج من حالة الدفاع عن النفس، وعن "الاعتذار" عن وطنيته، وعن إخفاء حبه "لأرض إسرائيل"، وعن تستره على مشروعه الاستيطاني، وأن يعلن إيمانه العميق بالقيم اليهودية، وبتفوق إسرائيل العسكري، وغيرهما من قيم اليمين الديني - القومي. المقصود بشعار "لا حاجة إلى الاعتذار" هو ضرورة التحلل من الضوابط الأخلاقية الكونية والليبرالية التي تضع قيوداً على لغة القوة، وتأخذ مصالح الآخرين في الاعتبار، وتقيم وزناً لمنظمات حقوق الإنسان، وتسعى لأن تكون مقبولة دولياً. جوهر هذا الشعار هو تبني سياسة تقوم على اعتبار القوة والافتتان بالذات القومية - الدينية، قيمتين، وأن القيم الليبرالية الكونية واليسارية والإنسانية ليست سوى كوابح تعوق قدرة المشروع القومي - الديني على تحقيق ذاته المنشودة، وبالتالي، يجب التحرر منها ومما تبقى من قيود أخلاقية على عملها السياسي. وإذا كان التملق، كما يقول "كانط" (Kant)، هو الضريبة الضرورية التي تضطر الرذيلة إلى دفعها كي تبدو بمظهر الفضيلة، فإن ما يقوله نفتالي بينت هو أن لا ضرورة بعد الآن للتملق أو الظهور بمظهر يرضي منظمات حقوق الإنسان، وبالتالي لا حاجة، ولا ضرورة لوضع أي قناع على الوجه الحقيقي للسياسة الإسرائيلية.

وما كان لهذا اليمين الجديد أن يجاهر بهذا التوجه السياسي لولا الضعف العربي والفلسطيني، والصمت الأوروبي - الأميركي، وانهيار اليسار الإسرائيلي. لن أتحدث هنا عن الضعف العربي - الفلسطيني، ولا الصمت العالمي، بل سأسوق بعض الملاحظات بشأن انهيار اليسار الإسرائيلي الذي مهد لهذه الأجواء، والمقصود بهذه الملاحظات ليس جلد اليسار، وإنما تقديم تحليل لصيرورة السياسة الإسرائيلية الداخلية وديناميتها.

\* كاتب وأكاديمي فلسطيني.

أقدم اليسار على الانتحار السياسي مباشرة بعد قمة كامب ديفيد في سنة ٢٠٠٠ حين قام متحدثوه من سياسيين ومثقفين وصحافيين بالتحريض على عرفات شخصياً، وعلى القيادة الفلسطينية عامة، بادعاء أنه لا يوجد شريك فلسطيني في المفاوضات من أجل الوصول إلى حل وسط تاريخي. وبغض النظر عن صحة هذا الادعاء، وهو موضوع لم يناقشه الفلسطينيون بجدية (فمن جهة قلنا إن هناك شريكاً، ومن جهة أخرى افتخرنا بعدم توقيع أي اتفاق)، إلا إن دلالة الوحيدة تعني أن على هذا اليسار أن يذهب إلى البيت لأنه بنى مشروعه السياسي خلال الثمانينيات والتسعينيات على إمكان التوصل إلى حل وسط تاريخي مع الفلسطينيين، وأن المنظمة برئاسة عرفات هي العنوان للتوصل إلى حل كهذا. لكن إذا كان هذا اليسار توصل بنفسه، إلى نتيجة فحواها أنه لا يوجد هناك أي شريك، وأن إسرائيل ذهبت إلى أقصى ما تستطيع أن تذهب إليه، وعرضت أسخى عروضها على الفلسطينيين الجاحدين، فأى مبرر بعد لوجود هذا اليسار في السلطة بعدما أعلن بنفسه فشل مشروعه السياسي، وأعلن إفلاسه؟ **اليمن الإسرائيلي اغتال رابين حقاً وحقيقة، لكن سياسياً، فإن اليسار الإسرائيلي قرر الانتحار بنفسه.** هذا اليسار فقد مشروعه، وتلغّم، وخسر لغته، وخاف من قوته، وخشي من التوغل في مشروع المصالحة، وفضّل حميمية القبيلة على المصالحة التاريخية. إن انسداد أفق المصالحة فتح الباب أمام عودة القبيلة، كما أن وجود القبيلة منع التوصل إلى مصالحة تاريخية. وثمة عدة أسباب لمحدودية هذا اليسار وقصور فكره السياسي والأيدولوجي، لكن هذا الأمر لا يعفي أي سياسي فلسطيني من طرح الأسئلة بشأن طريقة إدارة المفاوضات خلال سنتي ١٩٩٣ و٢٠٠٠.

أمام تلغّم اليسار، وجد اليمن الطريق أمامه معبداً، ولم يجد ما يعوق مشروعه داخلياً.. وتلغّم اليسار الإسرائيلي يوازيه تلغّم القيادة الفلسطينية الرسمية، وإزاء هذين التلغّمين وجد اليمن الإسرائيلي نفسه يفيض ثقة وعزماً ومثابرة. فحكومة شارون بداية، ثم حكومة أولمرت لاحقاً، تبدوان اليوم باعتبارهما تمهيداً لعودة اليمن الديني القومي من جديد وقد شحن لغته وزاد من ثقته بنفسه. ومع أن شارون بانسحابه من غزة، وأولمرت بمفاوضات المكثفة مع أبو مازن، يظهران كتعبير عن لحظات تردد في السياسة الإسرائيلية، إلا إنها لحظات سبقت لحظات اليقين المتشدد التي نشهدها اليوم: فخروج شارون من غزة من جانب واحد، مثل لحظة في تاريخ الصراع تقوم على فكرة الانفصال عن الفلسطينيين، من دون الحاجة إلى التفاوض معهم، وكثيرون في إسرائيل يرون أن هذا المشروع فشل تماماً لأنه لم يحقق المرجو منه أمنياً، وفي المقابل فشلت مفاوضات أولمرت التي مثلت الاعتقاد الذي ساد أوساطاً معينة بوجود شريك فلسطيني. كلا الرهانين سقط: لا حل مع مفاوضات، ولا حل من دون مفاوضات. هذا هو المنطق الذي قام ويقوم عليه هذا اليمن: لا حل في الأفق، وإنما مزيد من الوضع الراهن.

غير أن هذا اليمن الجديد يختلف عن اليمن الذي صعد إلى الحكم في سنة ١٩٧٧ في إثر اعتلاء بيغن سدة رئاسة الحكومة، وإنهاء عصر حزبي "مباي" و"العمل".

لقد شكل صعود بيغن إلى السلطة نوعاً من إنهاء فترة ما قبل الدولة، علماً بأنه أنهى سيطرة مباي والهستدروت ومؤسسات الحركة العمالية التي كانت تمسك بمقاليد الحكم والدولة والسوق والنقابات والمجتمع. أمّا صعود الليكود حينها، فشكّل لحظة نزوح للدولة

الإسرائيلية لأنه جسد إمكان نقل السلطة من حزب إلى حزب آخر بشكل ديمقراطي سلمي. فعندما ظهرت الدولة بصفتها دولة، وليست مجرد حركة، فإن من أقام الدولة ومؤسساتها لم يعد يحكمها بعد الآن، وإنما صعد إلى الحكم حزب كان في الأقلية على مدى أعوام. لقد كان صعود بيغن فاتحة لتحولات أخرى لاحقة منها التحول نحو الاقتصاد الليبرالي الذي رافقه تحوّل إلى ليبرالية سياسية أيضاً، أي رافقه انفصال نسبي للدولة عن السوق وعن المجتمع.

إلا إن اليمين الجديد هو إلى حد كبير انقلاب على هذا الانقلاب، واستمرار له في الوقت نفسه. اليمين الجديد بقيادة نتنياهو وبينت يحاول أن يعيد تركيب ووصل ما جرى فصله في مراحل سابقة من تطور الدولة والمجتمع الإسرائيلي، وذلك عن طريق تحويل يهودية الدولة إلى موضوع مركزي يستحوذ على مجمل السياسة الإسرائيلية الداخلية والخارجية، أي أنه ينوي إعادة اللحمة والتماهي بين الدولة والمجتمع، لكن الأمر هذه المرة متعلق بالمجتمع اليهودي، وليس المجتمع الإسرائيلي برمته. غير أن إعادة التماهي تلك لا يمكن إلا أن تكون قسرية عنيفة. ففي السابق، كانت هذه اللحمة نتيجة صيرورة تاريخية في المجتمع اليهودي، كما أن النكبة والعنف المؤسس الذي رافقها، كانا موجّهين ضد الفلسطينيين قبل أن يصبحوا مواطنين في الدولة، أو كي لا يصبحوا مواطنين فيها، بينما التماهي الذي يسعى له اليمين الجديد الآن، فسيكون نتاج عملية جراحية قسرية عنيفة لأنها تفترض تحييد المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، بعد أن اكتشف هؤلاء فلسطينيتهم أولاً، ومواطنتهم الإسرائيلية ثانياً، وأصبحوا جزءاً من الدولة. وعليه، فإن إعادة اللحمة غير ممكنة بهذه البساطة لأن المساحة السياسية مكتظة بالوجود الفلسطيني، وهي غير ممكنة إلا بإعلان الحرب على هذا الوجود.

ويتجسد عداء هذا التيار للدولة، بصفتها المجردة كدولة، بعوائده لجميع المؤسسات القادرة على الفصل بين هوية المجتمع الإثنية / الدينية، وبين مؤسسات الدولة التي من المفترض أن تخضع لمنطق بيروقراطية الدولة، وسلطة القانون، وفصل السلطات، وعمل المؤسسات. ويظهر هذا العداء جلياً في موقف الاستخفاف العدائي بأربع مؤسسات: الجهاز القضائي والنخب الأكاديمية والصحافة والجيش، فاليمين الجديد يستعدي هذه المؤسسات، أو النخب التي تديرها، ويحاول السيطرة عليها كي تكون مطيعة في يد السلطة الحاكمة. بهذا المعنى، فإن اليمين الجديد هو يمين شمولي أيديولوجي، ويشكل نوعاً من الانقلاب على تراث جابوتنسكي، وحتى مناخم بيغن. المفارقة التاريخية هي أن اليمين في الحركة الصهيونية بداية، وداخل دولة إسرائيل لاحقاً، بدأ حياته كحركة معارضة داخل حركة شمولية من أسوأ الأنواع: شمولية كونها تحمل فكراً قومياً يدمج الدين والإثنية والقومية في بوتقة كولونيالية من ناحية، وشمولية كونها تحمل فكراً اشتراكياً شمولياً لا يقيم أهمية كبرى للفصل بين الحيز العام والحيز الخاص، وبين الاقتصاد والسياسة، وبين المجتمع والدولة، من ناحية أخرى.

لقد وجّه اليمين التاريخي سهامه إلى الشمولية من النوع الثاني على مدى عقود، وكان ذلك جزءاً أساسياً من مشروعه السياسي الداخلي، أما اليمين الجديد الذي يحكم إسرائيل، فيشكّل توليفة تعمل حتى أقصى نقطة على تعميق الشمولية الإثنية القومية بعد شحنها

دينياً، وعلى إعادة إنتاج القبلية اليهودية، فضلاً عن النيوليبرالية الاقتصادية، أي على تبني الشمولية الأولى وتعميقها دينياً ورفض الشمولية الثانية واستبدالها بمنطق السوق المتوحشة. والحقيقة هي أنه كلما ازدادت السوق توحشاً، وازدادت الفجوات الاقتصادية داخل المجتمع اليهودي، تنامت الحاجة إلى التعويض عن هذا التشطي والانقسام عن طريق رفع منسوب الخطاب القومي والديني والتحريض على العرب، باعتبار أن ذلك هو الطريق المضمون والأكثر ملاءمة للحفاظ على روح الشعب اليهودي وتثبيت لحمته.

في هذا السياق، فإن صعود هذا اليمين الديني القومي في إسرائيل ينسجم تماماً مع روح المنطقة وروح المرحلة. فهو يتغذى ويستفيد من العنف الدموي في سورية والعراق، ويؤسس لنفسه نظرياً في مواجهة التطرف الديني والمذهبي في المنطقة وفي العالم، كما أن ازدياد عدد العمليات الإرهابية الأخيرة في أوروبا يساعد إسرائيل على عرض صراعاها مع الفلسطينيين باعتباره جزءاً من صراع الغرب مع هذا التوحش الديني الداعشي، كأن الصراع ليس بين شعب محتل وشعب يرزح تحت الاحتلال، وإنما باعتباره صراع حضارات وثقافات.

وفي ظل موازين قوى مادية ومعنوية من هذا النوع، فإن اليمين الإسرائيلي يسعى جاهداً لوضع القضية الفلسطينية جانباً، وتحييدها باعتبار أنها ليست القضية الأساسية في المنطقة، ولا تشكل جوهر الصراع. وإذا كانت العقيدة السياسية والأمنية في إسرائيل ولدى الفلسطينيين وفي العالم تقول إن الطريق إلى السلام في المنطقة يمر عبر حل القضية الفلسطينية وإنهاء الاحتلال، فإن اليمين الجديد ينظر لمقولة مضادة تقلب منطق الأمور لتقول إن السلام هو الذي يقود إلى حل القضية الفلسطينية، أي أن وقف المقاومة الفلسطينية بجميع أشكالها، والتطبيع مع العالم العربي، يجب أن يسبق حل القضية الفلسطينية، لا بل هما مدخل هذا الحل. لكن من الواضح أن الحل الذي يتوق إليه هذا اليمين هو حل يتمثل في قبول بالأمر الواقع، وفي تحسين الأوضاع الاقتصادية هنا وهناك للفلسطينيين ليس أكثر. إزاء هذا المنطق الإسرائيلي، فإن المشكلة التي يجب حلها هي المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال، وليس الاحتلال نفسه.

سياسياً وفلسفياً ووجودياً، يسعى هذا اليمين الديني الجديد لتأزيم الأوضاع مع الفلسطينيين بشكل مستمر، لكن من دون الوصول إلى لحظة الانفجار الكبيرة في هذه المرحلة، مع أنه يؤسس لها معنوياً وأخلاقياً وسياسياً. ويهدف هذا التأزيم إلى استعادة اللحظة المؤسسة في السياسة التي تميز بين الصديق والعدو، ولا تخضع إلا لاعتبارات القوة السافرة. نتنياهو وليبرمان وبينت يحاولون استعادة اللحظة المؤسسة لسنة ١٩٤٨، من أجل إعادة ترسيم العلاقة بينهم وبين الفلسطينيين، أي إعادة إنتاجها من جديد كلحظة فارقة تعيد ترسيم العلاقة بين المشروع الصهيوني وسكانه الأصليين. وإذا كانت الحركة العمالية بقيادة بن - غوريون بحاجة إلى التملق، فإن اليمين الجديد يعتقد الآن أنه ليس بحاجة إليه. وإزاء غياب الإرادة العربية الفلسطينية الفاعلة، يبدو أن جل ما تقوم به السياسة الفلسطينية والعربية هو محاولة إقناع هذا اليمين بأنه بحاجة إلى التملق. ■